النظام الاقتصادي في العهد الناصري

بعد الثورة ظل النظام الاقتصادي القديم (الاقتصاد الحر) معمولاً به مع التغيرات التشريعية والتنظيمية ، وكانت أهم الخطوات الاجتماعية في تلك الفترة إصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول في سبتمبر ١٩٥٢ الذي أحدث هزة سياسية واجتماعية تقدمية هائلة في الريف المصري ، ولكن هذه الخطوة لا تعد ضمن " التحوُّل الاشتراكي " بقدر ما تدخل ضمن تحديث الريف المصري والزراعة المصرية ، وتخليصه من القهر السياسي والظلم الاجتماعي والنفسي التي انطوت عليها العلاقات شبه الإقطاعية التي سادت فيه قبل ثورة يوليو ، ولقد بدأت المناداة بهذه الخطوة قبل الثورة مثلما حدث في بلاد كثيرة من بلاد العالم ذات الظروف المشابهة.

قصة الإصلاح الزراعي

فكرة الإصلاح الزراعي قديمة وبعد الثورة " تبناها جمال سالم بعد أن صقلت خلال لقاءات تمت بينه وبين أحمد فؤاد ودكتور راشد البراوي . " [١]

وقد أكد محمد نجيب تبني جمال سالم لفكرة الإصلاح الزراعي فيقول : " كان جمال سالم هو أول من تبنَّى المشروع ، وكان وراء جمال سالم الدكتور راشد البراوي الذي كان على علاقة ببعض ضباط الجيش قبل الثورة خاصة ذوي الاتجاهات اليسارية منهم .. كان جمال سالم من أنصار تحديد الملكية ، وكان صديقه راشد البراوي يطالب بمصادرة أراضي كبار الملاك على قدر استطاعتنا ، دون أي تعويض ، وكان

([١]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٣٨.

رأي رشاد مهنا التعويض ، وعدم تفتيت الملكية بتوزيع الأراضي على الفلاحين في حدود الخمسة أفدنة .

وكان علي ماهر أميل إلى فرض الضرائب التصاعدية بدلاً من تحديد الملكية.

وعرض المشروع على لجنة من مجلس الدولة يرأسها د. عبد الرزاق السنهوري فصاغه صياغة قانونية مناسبة إلا أن علي ماهر ظل متردداً أكثر من سبعة أسابيع لكي يوقِّع على القانون .

وبسبب هذا التأجيل وقعت أول أزمة بيننا وبين علي ماهر .

فقد عقد علي ماهر مؤتمراً موسَّعاً حضره الأوصياء على العرش ، والوزراء في حكومته ، وبعض من مجلس القيادة ، وعدد من مستشاريه ، وأعضاء مجلس الدولة، كان الاجتماع في مبنى مجلس الوزراء ، وكان من بين الحاضرين جمال سالم، وصلاح سالم ، ود . راشد البراوي ، ود. السنهوري ، ورشاد مهنا ، وعبد الجليل العمري ، وبهي الدين بركات ، وسليمان حافظ .

وفي هذا الاجتماع استمرَّت المناقشة لساعات طويلة ، حول ما يتبناه على ماهر، وحول ما يطالب به جمال سالم، وانتهى الاجتماع بالتصويت لصالح تحديد الملكية ، بحد أدنى أقصى ٢٠٠ فدان .

وبالمناسبة صوت رشاد مهنا مع تحديد الملكية ، بعد أن كان مع الضرائب التصاعدية ، فقد تنازل مهنا عن رأيه وقال : " أنا أنزل على رأي الأغلبية ووافق على المشروع ." [1]

حدد قانون الإصلاح الزراعي نصاب الملكية فقضى بأنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان ، وله فوق ذلك أن يتصرَّف إلى

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " المكتب المصري الحديث ص ١٥٨ .

أولاده في مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان ، وتوزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منعهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة .

ومن العجيب أن يُنْسب هذا القانون إلى جمال عبد الناصر وهو لا ناقة فيه ولا جمل فلم يناد به ولم يحضر حتى الاجتماع الذي أقر فيه !!!

وقد اعترض على صدور هذا القانون كبار الملاك ، وجميع الأحزاب السياسية ، ووزارة علي ماهر ، واقترحوا فرض ضرائب تصاعدية على الأطيان أو رفع الحد الأقصى لملكية الفرد إلى خمسمائة فدان بدلاً من مائتي .

يقول هيكل : " الأحزاب السياسية المصرية كلها ليست موافقة على الإصلاح الزراعي خصوصاً حزب الوفد، الأحرار الدستوريين .. فبقى فيه ملامح جبهة تتشكل : وزارة ومعها قوى أخرى بسبب قانون الإصلاح الزراعي ... وقيادة شارع متعطش إلى إصلاحات أساسية وريث جائع إلى ملكية الأرض لكنه مش متجسد في شيء يعني ما فيش حاجة تسنده إلا رغبة هؤلاء الضباط . [1]

ملاحظات على قانون الإصلاح الزراعي

المسمى الحقيقي لقانون الإصلاح الزراعي هو قانون تحديد الملكية لأنه لم يعمل على تحسين وضع الفلاح فقد ظل الفلاح في حالة يرثى لها فقد حُرِمَ من الماء النقي والسكن الصحي والرعاية الصحية والكهرباء والتعليم الحقيقي وحرية التعبير والثقافة العامة ، كما لم تتحسن الناحية الاقتصادية ، والاجتماعية وغيرها من مقومات الحياة السليمة كثيراً والذي يشاهد أفلام مثل : يوميات نائب في الأرياف، والأرض ، والزوجة الثانية ، والحرام ... وغيرها يدرك جيداً حال الفلاح بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي لم يتغير كثيراً عما كان من قبل .

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/١.

لقد حلَّت الدولة أو الجمعية التعاونية محل الباشا الإقطاعي في استغلال الفلاح فهي التي تحدد له نوع المحصول المزروع والسعر الذي يباع به ، وبسبب استمرار سوء حالة الفلاح تزايدت أعداد الفلاحين الذين هجروا الريف إلى المدن الكبرى مثل : القاهرة والإسكندرية والسويس ، أو الهجرة الخارجية إلى الدول الغربية أو العربية فبسبب سوء أحوال الفلاح أصبحت أمنية كل فلاح هي الهجرة الدائمة إلى الخارج أو الداخل ولقد رأيت هذا بنفسي في طفولتي وصبايا في قريتي.

ومما يؤخذ على الإصلاح الزراعي تسليم بعض المزارع الكبرى إلى زمرة من الموظفين الإداريين لا خبرة لهم بالعمل الزراعي بل ولا بإدارة المشروعات فأساءوا الإدارة وأساءوا الاستغلال ، وكان أن تدهورت هذه المزارع الكبرى بدلاً من أن تتطور إلى وضع أفضل ، وأوفر إنتاجية وأقدر على الوفاء باحتياجات الناس المتزايدة .

كما كان من سلبيات الإصلاح الزراعي أيضاً إصدار تشريع تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فصدر قانون يعسر معه المالك على إخراج المزارع من أرضه طالما أنه يقوم بسداد الإيجار الذي حددته الثورة بسبعة أضعاف أمثال الضريبة المفروضة على الأرض ، وقد كانت ضريبة هزيلة مما أفضى إلى أن أصبح الفلاح المستأجر هو المستفيد الفعلي من الأرض فقلَّ اهتمام الملاك برعاية أملاكهم بواسطة ما كانوا يملكونه من معدات عصرية مرتفعة السعر لقلة ما بات يدرُّه عليه ذلك من عائد . [1]

يقول د. حلمي مراد [2] عن الإصلاح الزراعي : " أولاً لا يجوز نزع للملكية إلا بتعويض ، ولو بتعويض مُقَسَّط على فترة طويلة ، النقطة الثانية إنه يجب أن يعطى الفلاحين الإمكانيات التي تمكنهم من زراعة هذه الأرض دون تدخل من جانب السلطة ، عملية أنهم ينقلون من عاملين أو شغالين عند كبار الملاك إلى عاملين أو

([1]) د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ مرجع سابق ص ٦٧٢ ، ٦٧٣.
([2]) حلمي مراد أستاذ قانون ووزير في الحقبة الناصرية سابق .

شغالين عند هيئة الإصلاح الزراعي أي موظفين في الدولة ويعانون نفس المتاعب ولا يحصلون على حقوقهم كاملة ، يبقى ما غيرناش في الواقع شيئاً وذلك إحنا بنجد ثمن محصول القطن اللي كان وقتها المحصول الرئيسي اللي بتستولى عليه الدولة من الفلاحين أقل بكثير من السعر اللي بتصدر به الدولة ، هذا الفارق كان من حق الفلاحين ، ولكنه أصبح ضريبة مستترة مفروضة عليهم ، إذن هنا الفلاح ما تغيرش وضعه ، ولذلك إحنا بنجد القرى لا زالت في الصورة الاجتماعية والعمرانية والمعيشية القديمة ما حصلش تحسن في المجتمع الريفي ، ويمكن هذا أوضح في الصعيد من الوجه البحري . " [1]

ويقول أحمد طعيمه في خطابه لعبد الناصر بعد النكسة :

" جاءت هذه الأنظمة فحوَّلت الفلاحين إلى عبيد لها بعد أن كانوا عبيداً للسادة أصحاب الأرض من الإقطاعيين السابقين ، فما شعر الفلاح إلا أنه قد استبدل سيداً بسيد وقد كان يمكن لبعضهم في عهد الإقطاع أن يرفع صوته ضد إقطاعي أو آخر ولكن كيف الخلاص من عبودية تفرضها الدولة بحكم القانون وبشعار إنها لخدمته ولصالحه " [2].

لكن الدعايات الناصرية الزاعقة صورت لنا الفلاح كأنه يعيش في جنة النعيم بفضل الإصلاح الزراعي الذي أصدره جمال عبد الناصر وهذه هي المغالطة الثانية، فقد كان مشروع الإصلاح الزراعي أو تحديد الملكية مشروعاً قديماً ساهم في صدوره رجال كثيرون مصريون وأمريكان ورجال ثورة ورجال قانون ، ولكن الدعاية الناصرية نسبت الفضل فقط لعبد الناصر رغم أن عبد الناصر في تلك الفترة لم يكن في السلطة ، ولم يكن ذا سطوة على لجنة القيادة ، ولم يكن الأول بين متساويين على حد قول هيكل إنما كان نجيب في ذلك الوقت هو من يطلق عليه هذا الوصف ، ونعطي لذلك مثلاً

([1]) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " مرجع سابق ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

([2]) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ٢٧.

: لقد عارض عبد الناصر إعدام البقري والخميسي ومع ذلك أعدما فقد كانت غالبية مجلس القيادة مع إعدامهم ، ولقد عارض عبد الناصر مشروع حل الأحزاب وإلغاء دستور ١٩٢٣ معارضة شديدة ومع ذلك لم يؤخذ برأيه وحلَّت الأحزاب وألغي الدستور بسبب رغبة سليمان حافظ في ذلك وأيده بعض أعضاء لجنة القيادة في ذلك وعلى رأسهم محمد نجيب .

يقول سليمان حافظ في مذكراته : "وانعكس صدى الضجة العنيفة، التي أثارها الوفد، على مجلس القيادة. فنشب خلاف شديد، بيني وبين جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، ويوسف صديق، أصررت فيه على تنفيذ قانون الأحزاب، تنفيذاً، تعدل فيه الصرامة النصفة، وصممت أذني عن سماع أي كلام آخر، في هذا الموضوع. ومن الحق أن أذكر أن محمد نجيب، وجمال سالم، وصلاح سالم، وكذلك أنور السادات، إن لم تخني ذاكرتي، كانوا في هذا الخلاف من جانبي."

ورغم أن الحق كان مع عبد الناصر في عدم حل الأحزاب وإلغاء دستور ٢٣ إلا أن الناصريين يتناسون ذلك ويصرون على أن ينسبوا لناصر وحده إصدار قانون الإصلاح الزراعي بأثر رجعي بعدما استبد ناصر بالحكم .

الاشتراكية

لقد ظل نظام الاقتصاد الحر هو المعمول به من قيام الثورة حتى عام ١٩٦١ حيث استبدل عبد الناصر النظام الاشتراكي به ، ويعتمد النظام الاشتراكي على الدور الأساسي للدولة والقطاع العام ، ويقلص القطاع الخاص ، ويستبدل التخطيط القومي الشامل بالمبادرة الفردية والمنافسة .

وإذا كان قانون الإصلاح الزراعي قد حصل على تأييد غالبية مجلس قيادة الثورة وحدث نقاش مجتمعي حوله قبل صدوره فإن القرارات الاشتراكية ، والتأميمات الشاملة قد اتخذها عبد الناصر بطريقة فردية سرية بعدما استبد بحكم مصر .

يقول د. أسامة الغزالي حرب متحدثاً عن سمات الحكم الناصري الذي أهم ما يميزه: " الطابع الفردي في اتخاذ القرارات الحيوية وفي مقدمتها قرار التأميمات الشاملة عام ١٩٦١ الذي يعد حجر الزاوية في تغيير النظام الاقتصادي . وبداهة فقد كان التوجه نحو التأميمات الواسعة يلقى من الأساتذة ورجال الاقتصاد التقليديين، الذين رفض عبد الناصر آراءهم ويصاب المرء بالدهشة البالغة للطريقة التي أعدت وأعلنت بها القرارات الاشتراكية بدءاً من ١٩ يوليو ١٩٦١ كما يرويها أحمد حمروش : " صدرت هذه القوانين بطريقة الصدمة المفاجئة . اعتمد عبد الناصر في إصدارها على السرية ! لم يستشر فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين ، وإنما عرض الموضوع للمناقشة في جلسة واحدة خاصة بالإسكندرية حضرها عبد الناصر ، وعامر ، والبغدادي ، وزكريا محيي الدين ، وكمال الدين حسين فقط ! " وغيرت هذه الجلسة مسار الاقتصاد المصري برمته لعقود طويلة تالية ! " [١]

وإذا كان من العجيب أن يتخذ عبد الناصر أخطر القرارات الاقتصادية بطريقة فردية وسرية فالأعجب وهو الأسلوب الإداري والأمني الذي تمت به عملية التحوُّل الاشتراكي ، والتي كان يفترض أن تتم في سياق تحوُّل فكري عميق، وبوجود كوادر " اشتراكية " . ولكن التحوُّل تمَّ في وجود المفكرين والقيادات الاشتراكية في السجون والمعتقلات ! وبدا وكأن التوجهات السياسية والأوامر الإدارية كفيلة بحل المعضلات الاقتصادية بما فيها ما سمي بـ " المعادلة الصعبة " أي زيادة الإنتاج مع زيادة الاستهلاك وزيادة الادخار ؟ [٢]

بين التأميم والتأمين

كانت المشكلة الأولى التي واجهت الثورة هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق لون من العدالة الاجتماعية ومن ثمَّ التحرر السياسي بما يخلق توازناً في

([1]) د. أسامة الغزلي حرب " جمال عبد الناصر ، قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين " ص ٥١ ،٥٢ .
([2]) نفسه ص ٥٢ .

المجتمع يواكب حركة التقدم في العالم . فكان أوَّل ما فكرت فيه الثورة هو قانون الإصلاح الزراعي الذي كان الهدف منه : أولاً ضرب الأغنياء أصحاب النفوذ الذين تخشى الثورة على نفسها من تأثيرهم السلبي ضدها ، ثانياً كسب الجماهير العريضة لتأييد الثورة .

يقول د. لويس عوض : " قانون الإصلاح الزراعي الذي كان حجر الأساس في ثورة عبد الناصر حقق هدفين :

أولهما توسيع طبقة صغار الملاك في الريف بتحويل مئات الآلاف من الأجراء المعدمين إلى ملاك صغار .

ثانيهما: إلغاء طبقة كبار الملاك الذين يسمون مجازاً بالإقطاعيين وضربهم كقوة سياسية واجتماعية تتحكم في مسار السياسة المصرية بجريدهم من قوتهم الاقتصادية.

وقد فشل عبد الناصر في تحقيق الهدف الأول لأن خصوبة التزايد السكاني حافظت على نسبة الأجراء المعدمين في الريف بالنسبة للمالكين وربما زادتها ، ولكن نظام عبد الناصر نجح في تحقيق الهدف الثاني وهو تحطيم طبقة كبار الملاك، واقتلاع تأثيرهم في السياسة المصرية . " [1]

ولم تكون خصوبة التزايد السكاني وحدها هي التي حافظت على نسبة الإجراء المعدمين بل إن الجمعيات التعاونية هي السبب الرئيس في تحويل طبقة صغار الملاك الذين تملكوا أراضي الإصلاح الزراعي إلى أجراء مُعْدِمِين لها بعد أن كانوا أجراء مُعْدِمِين لكبار الملاك من قبل .

يقول د. رفعت السعيد : " إن الفساد كان مستشرياً في الشبكة التعاونية كلها بحيث إذا ما لجأ الفلاحون إلى أعلى وجدوا سدّاً وتواطؤاً ، فإذا حاولوا الإصلاح في موقعهم

([1]) د. لويس عوض " أقنعة الناصرية السبعة " مكتبة مدبولي ص ١٣٤.

وجدوا عنتاً وتحدياً ، وساد في المناخ العام الإحساس مؤداه أن السرقة أمر مفروغ منه، وأن نهب الفلاح وتزييف حساباته وسرقة نصيبه من البذور والكسب والأعلاف والمغالاة غير المعقولة في مصروفات الرش والوقاية ، إن كل ذلك أمر مباح وتصاعدت شكاوى الفلاحين بغير أن يهتم بها أحد ، واتجهوا للتنظيم السياسي فلم يجدوا تجاوباً ، بل وربما وجدوا من بعض أعضائه انغماساً ومشاركة فيما يشكون منه، واتجهوا إلى التنظيم التعاوني فلم ينالوا منه سوى إحساس بأن الكثيرين شركاء في اللعبة نفسها ثم اتجهوا إلى الحكومة بغير ما تجاوب منها ، ثم إلى القانون فلم يجدوا نصّاً .

وشعر الفلاح – وكان على حق في ذلك – أنه ضحية لمؤامرة أكبر من أن تقاوم واكتفى بأن تباعد عن الإيمان بأية كلمات تقال أو شعارات ترفع ، وعزل نفسه عزلة وجدانية عن كل ما يجري حوله . " [1]

وبرغم ما في قانون الإصلاح الزراعي من سلبيات – سبق ذكرها – إلا أن الثورة حين وضعته موضع التنفيذ كانت تستجيب بالفعل إلى مطلب شعبي جارف فقد كانت الملكية الزراعية قبل الثورة واضحة الغبن حيث كانت الغالبية العظمى من الشعب تعمل في الزراعة دون أن يكون لها نصيب في ملكية الأراضي الزراعية التي تفلحها .

ثم كان قرار تأميم قناة السويس وهو قرار ناصري خالص جاء نتيجة رد فعل لسحب أمريكا تمويل السد العالي [2] والذي نتج عنه العدوان الثلاثي الذي أتاح لجمال عبد الناصر أن يفرض الحراسة على المؤسسات المالية لكل من فرنسا وبريطانيا في مصر ثم بيع أصولها ونقل ملكيتها إلى هيئة عامة هي المؤسسة الاقتصادية سنة ١٩٥٧، وهكذا انتقلت ملكية هذه الأموال عن طريق التأميم أو التمصير.

([1]) د. رفعت السعيد " تأملات في الناصرية " مرجع سابق ص ١١١ ، ١١٢.

([2]) راجع كتابنا "الإنجازات الكبرى لعبد الناصر من منظور سياسي " دار زهور المعرفة والبركة .

وجاء عام ١٩٥٩ ليجد عبد الناصر نفسه يواجه مشكلتين متلازمتين : أولهما تمويل الخطة الخمسية للتنمية التي يتوقف عليها التقدم المنشود ، وثانيهما الإعداد العسكري الذي يضمن حماية الوطن من التهديد الإسرائيلي ، ولقد رأى أن الحل يكمن في القبض على الاقتصاد الداخلي ليضمن تدبير المال اللازم للإنفاق على مشروعات التنمية والتسليح معاً فبادر بتأميم البنك الأهلي المصري عام ١٩٦٠ باعتباره البنك المركزي وقتذاك ، كما أمم بنك مصر بعد أن لم يستجب للإسهام في تمويل خطة التنمية الخمسية ، وجاء انفصال سوريا عن مصر ليشعل الشرارة الثالثة فيؤمم عبد الناصر بقية البنوك ، وفي صيف عام ١٩٦١ كانت القوانين الاشتراكية التي جرَّدت البنوك وما إليها من الملكية الخاصة والتي جعلت للدولة حق التجارة الخارجية ، وكان لهذا أثره البالغ في تغيير مسار الاقتصاد المصري ، فإذا مصر تتحوَّل من دولة رأسمالية إلى دولة اشتراكية . وجاء في أثر ذلك أن طالعت به الصحف الناس صبيحة يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ من نبأ اعتقال بعض الأشخاص وفرض الحراسات على أموال مائة وسبعة وستين مواطناً مصريّاً ، وتلاهم غيرهم تباعاً ، وبهذه الحراسات التي فرضت على الأفراد حاد عبد الناصر عن المسار التنموي وغدا أقرب ما يكون إلى المسار الأمني حين تناول الأفراد لا الهيئات بالتأميم ، ولقد كان هذا القرار على نحو القرارات السياسية العليا التي كان ينفرد بها رئيس الجمهورية وحده [١]

من المهم في هذا المقام التعرف على رأي الدين في تأميم المؤسسات والأفراد.

رأي الإسلام في التأميم

أرسل الأستاذ أحمد أبو الفتح – صاحب جريدة المصري التي أغلقها عبد الناصر وصادر أموالها بعد أزمة مارس ١٩٥٤ لأنها كانت تناصر محمد نجيب – إلى فضيلة الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر يسأله عن رأي الدين في

([١]) لمزيد من التفصيل حول التأميمات التي حدثت في الحقبة الناصرية ودوافعها ونتائجها راجع د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ الفصل الثامن .

التأميم، فكانت فتوى الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر مفادها : " إن الملكية الخاصة لها حرمتها في الإسلام " كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُه " وعليه فلا تأميم بغير قانون ترتضيه الأمة يحقق مصالحها العليا ، ولا يخالف شرع الله ، وقضاء عادل ونزيه يطبق هذا القانون " .

وإذا طبقنا هذه الفتوى – التي لا أعلم أحداً من علماء الإسلام المعتبرين يخالفها– على ما حدث من تأميم للمؤسسات وللأفراد فإني آسف أن أقول أنها لا تنطبق إلا على القليل ، والقيل جداً من المؤسسات الوطنية والأفراد .

يقول ثروت عكاشة عن هذه التأميمات : " كان فرض الحراسة على أفراد من المصريين تلك الحراسة التي تختلف الاختلاف كله عن التأميم الوطني وتسخير المشروعات الاقتصادية الكبرى لخدمة قضية التنمية بعيداً كل البعد عن مبادئ العدالة والرحمة ومما لا يتفق ومستوى التأميمات السابقة ، وإذا حاولنا أن نبرر ما وقع كان علينا أن نحتكم إلى معايير مقررة تخضع للقانون الذي لا يبيح قط ما وقع. ثم إن مع القانون قاعدة أخلاقية تحكم التشريع والمشرِّع ، أما من يهللون لما حدث فيعللونه بأنه قرار ثوري والقرارات الثورية لا تخضع لقانون ، ولا يغيب عن البال أنه يمكن تبرير الظلم بأسباب لا تقل وجاهة عن الأسباب التي يبرر بها العدل .

هذا إلى أنه كانت ثمة تأميمات أخرى توالت في أعقاب هذه الحركة لم تكن مدروسة دراسة جادة بل أكاد أقول أن منها ما كان إرضاءً لصالح أصحابها إذ كان ما بين أيديهم قد استنفد واستُغرق ديوناً ، ولم يعد يؤدي الغرض منه على الوجه الأكمل ، فقد كان في حاجة إلى إصلاحات وإحلالات متعددة تحتاج إلى أموال طائلة وهو ما كشف لي عنه الرئيس عبد الناصر بعدُ حين توليت وزارة الثقافة للمرة الثانية فقال لي إنه لم يكن يعلم على الإطلاق بتلك التأميمات التي جرت بدءاً من عام ١٩٦٣ .. وإن صحَّ هذا كانت سيئة أخرى من سيئات الحكم المطلق الذي يخلق إلى جانب الحاكم

الفرد أنصاف حكَّام يفعلون ما يشاءون دون أن يجدوا رقيباً أو وازعاً أو لون من ألوان المساءلة " [1] .

نظام عبد الناصر والفساد

لم يخلق النظام الدكتاتوري الذي انتهجه عبد الناصر فساداً على مستوى القمة فحسب بل خلق فساداً على مستوى قاعدة النظام الحاكم المتمثلة في الذين داروا في فَلَك عبد الناصر من المسئولين والأتباع والمنتفعين الذين استغلوا ثقة عبد الناصر فيهم فراحوا يمارسون أبشع أنواع استغلال المنصب للانتقام من أعداء سابقين ، أو تعويض مركب النقص الذي كانوا يشعرون به تجاه باشاوات العهد البائد ، أو الطمع فيما في يد الآخرين والرغبة في الإثراء من وراء المنصب ، وتحول شعار الاشتراكية على يد هؤلاء من " تحقيق كفاية من الإنتاج وعدالة في التوزيع ، بهدف تذويب الفوارق سلميّاً بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية " إلى تحقيق تراجع في الإنتاج وظلم في التوزيع بهدف اعتلاء الطبقة الحاكمة الجديدة أعلى مراتب السلم الاجتماعي وإقصاء من كانوا يعتلوه من قبل والوصول إلى مجتمع الاستغلال والأحقاد والنفاق عن طريق القهر والبطش والظلم .

يقول جلال الحمامصي : " عندما يقال رسميّاً وعلى أعلى المستويات أن التطبيق الاشتراكي فشل في مصر ١٠٠% فقد كان لا بد من إعلان أسباب هذا الفشل ... وفى تصوري أن أحد أسباب فشل التطبيق في مصر هو أن الدعوة الاشتراكية انطلقت من قاعدة امتلأت بالحقد الممزوج بالتطلع إلي الانفراد بالإثراء الشخصي السريع . وكانت الأجهزة المسئولة عن التطبيق الاشتراكي قدوة سيئة للقاعدة الشعبية حيث أصبحت الكثرة تسعى إلى استغلال كل اتجاه اشتراكي لصالحها الخاص اقتداء بالذين نصبوا أنفسهم حراساً على التطبيق الاشتراكي" [2] .

([1]) د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ مرجع سابق ص ٦٧٦ .

(2) جلال الحمامصي " دخان في الهواء " جريدة الأخبار بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٧٧ .

وبعد أن علم عبد الناصر بما فعله رجاله من أكل أموال الناس بالباطل ، ماذا فعل؟

الحقيقة أنه لم يفعل شيئاً أكثر من تسجيل هذه المواقف على هؤلاء الرجال كي يستخدمها بالضغط عليهم ليضمن ولاءهم له !

وفي ذلك يقول أحمد حمروش الذي لا يشك أحد في ناصريته : " لم يُعْرف عن عبد الناصر أنه حاسب واحداً من زملائه في المجلس على عدوانه على الأموال العامة"[1]

ولم يقتصر الأمر على عدم محاسبة عبد الناصر زملائه في المجلس بل وصل الأمر إلى تستره على انحرافات كل المسئولين الذين يعملون معه يقول حمروش : "كان عبد الناصر يوجه ضرباته للبرجوازية خارج الحكم ، ولكنه تهاون مع الذين يتولون المناصب في أجهزة الحكم ، وكثيراً ما قامت الرقابة الإدارية بعمل تحقيقات واكتشفت انحرافات ، ولكنها غالباً ما كانت تتحول إلى دوسيهات في الأرشيف ، وليس كلمة اتهام في ساحة القضاء " [2].

لماذا كان عبد الناصر يضرب أجهزة الدولة بعضها ببعض ؟

وصل الأمر بعبد الناصر أن يضرب أجهزة الدولة بعضها ببعض يقول صلاح نصر : " كان عبد الناصر يهوى أسلوب تأليب أجهزة الدولة بعضها على بعض فتعيش في تنافس غاباً ما كان مخرباً ومدمراً ، ومع أنه كانت هناك اختصاصات لكلِّ جهاز ومسئوليات محددة ، فكثيراً ما كان يكلِّف بعض الأجهزة بأعمال خارج اختصاصاتها ، فعلى سبيل المثال لم يكن الأمن الداخلي للبلاد من اختصاصي ، ولم أتحمل مسئولياته أو أتدخل في أعماله طوال خدمتي حتى قيام حرب يونيو ، ولكن حملني عبد الناصر مسئولية الأمن الداخلي بعد وقف إطلاق النار ، وفي الوقت ذاته استخدم التنظيم السري الخاص بالاتحاد الاشتراكي كجهاز أمن ودعاية له يعمل في

([1]) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليه " ج٢ مرجع سابق ص ٣٨٥.
([2]) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ٦٢٠ .

اتجاه آخر . كان هذا التنظيم يعمل أطلقوا عليه " الالتزام الحزبي " أي أن كلَّ عضو في الجهاز يمكن أن يكلَّف من التنظيم بأي مهمة لا أدنى جدال أو نقاش ، أو حتى تحقيق من صحة ما يتداولونه من أخبار وكان يقاس ولاء العضو بمدى استجابته لتعليمات رئاسة التنظيم ، وبمدى التزامه بما يريده التنظيم.

وكانت أولى الحملات التي شارك فيها الأفراد من هذا التنظيم تلك التي وجِّهت للهجوم على القوات المسلحة بعد وقف إطلاق النار ، فخرجت من التنظيم النِّكات البذيئة التي كانت تحطُّ من كرامة الضباط والجنود والقيادات ، وانتشرت بين أفراد الشعب انتشار النار في الهشيم . وتدخلت في هذا الأمر ، وأبديت لعبد الناصر مخاطر تشجيع هذا الاتجاه وبخاصة أن المعركة من المحتمل استئنافها في أي وقت . وضربت له مثلاً بما حدث في الحرب العالمية الثانية حينما تعرضت بريطانيا لضربات قاسية متتالية وهزائم متكررة ، ومع ذلك كانت حكومتها وشعبها يمجدان قواتها الباسلة المقهورة ، ونصحت عبد الناصر ألا يشجع هذا الاتجاه ، ولكن الحملة استمرت لفترة عدة أشهر مما حطَّ من معنويات رجال القوات المسلحة. [1]

لماذا لجأ عبد الناصر إلى تأميم المؤسسات الوطنية والأفراد ؟

والسؤال هنا لماذا لجأ عبد الناصر إلى التوسع في تأميمات المؤسسات الوطنية والأفراد دون واعز من عدل أو خلق كريم ؟

الحقيقة –كما سبق ذكرها – أن عبد الناصر كان رجلاً طموحاً لم يكتف بالاستيلاء على حكم مصر إنما قرر أن يكون زعيماً للأمة العربية بل وللعالم الثالث بأسره ، فقد كان يعتقد أنه لا يقل عن زعماء القوى العظمى التي تتنافس على زعامة دول العالم، لكن المشكلة أن الزعامة لها متطلباتها المادية وإمكانيات مصر المادية ضعيفة جداً، تكفي بالكاد مشروعات التنمية فيها ، كما أن هناك أصحاب رءوس أموال ونفوذ وتأثير

([1]) عبد الله إمام " صلاح نصر يتذكر الثورة – المخابرات – النكسة " دار الخيال ص ١٧٢

في المجتمع يعارضون – خفية – سياسة عبد الناصر التوسعية ، حتى من كانوا مؤيدين هذه السياسة فإن حاجة عبد الناصر للمال فرضت عليه الاستيلاء على هذه الأموال منهم وإنفاقها على زعامته العربية والإفريقية بل والعالم الثالث ولتبرير استيلائه على أموال الأغنياء وكسب تأييد الفقراء وتملق السوفييت الحلفاء راح يرفع شعار الاشتراكية التي تسوي بين الناس في العمل والمعاش فهل كان عبد الناصر مؤمناً حقاً بالاشتراكية وبقضايا الفقراء من أبناء الوطن .

يقول د. رفعت السعيد [1] : " كانت كلمات " الاشتراكية " ، " الثورية " ، " العمل الثوري " ..الخ تخرج من أفواه الكثيرين وكأنها ألفاظ داعرة بذيئة تصك آذان مستمعيها بالتقزز والنفور إذا ما قارنوا بين الألفاظ والمتكلم ، الألفاظ تبرق برنين الثورية والمتحدث تاجر كلمات يستخدم الكلمات سبيلاً لحياة مرهفة منعمة بينما جماهير شعبه تعاني من الفقر والحرمان ، بل وتعاني أيضاً من مرارة الاستماع إلى منظومات من كلمات جوفاء ، وهكذا اعتادت جماهير مصر عادة غريبة أن تنصت في غير استماع، أن ترهف آذاناً صماء وعقولاً ترفض كل ما يقال .

كانت الكتابات عن الاشتراكية ملقاة على أرصفة الطرقات لتعطيك شعوراً قاسياً بأن الاشتراكية قد ألقيت هي بذاتها على الأرصفة فلقد كانت الكلمات عنها تتردد بالكثرة نفسها التي يتم بها انتهاك القيم الاشتراكية الحقيقية .

الاشتراكية نظرية ، وسلاح ، وسلاح مضاد . ولقد كانت في مصر في ذلك الحين سلاحاً وسلاحاً مضاداً في آن واحد بحسب هوية الذي يرددها ، والكثرة منهم استخدموها سُلَّماً لمطامعهم ومطامحهم وضد مصالح شعبهم " [2] .

لم ينفق عبد الناصر الأموال الطائلة التي جمعها من تطبيقه للاشتراكية على الفقراء والمحتاجين لكن أنفقها على مطامعه ومطامحه أنفقها على الوحدة الاندماجية مع بلد

([1]) د. رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الذي أسسه مجموعة من أصحاب التوجهات اليسارية بصفة عامة: الاشتراكيون والشيوعيون والناصريون والقوميون .

([2]) د. رفعت السعيد " تأملات في الناصرية " مرجع سابق ص ٤٦ ، ٤٧ .

– سوريا – لم يزرها من قبل ولم يدرس طبيعة شعبها . ولما فشلت سارع إلى الدخول في حرب اليمن لعله يضمد جراح زعامته الجريحة ، أتدري عزيزي القارئ كم كلفت مصر حرب اليمن ماديّاً وبشريّاً حسب تصريحات حسنين هيكل –لا حسب الحقيقة الغائبة – يقول حسنين هيكل : " إن المساعدات التي قُدِّمَت لثورة الجزائر لم تتجاوز ٦٠ مليوناً من الجنيهات ، ويقدَّر ما صُرف على ثورة اليمن هو (١٠٠) مائة مليون جنيه سنويّاً " [١] .

أي ما صرف في سنوات حرب اليمن الخمس كان أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه غير ٥.٠٠٠ آلاف شهيد بحسب تقديرات هيكل أيضاً " خسائر حرب اليمن كان عددهم أقل قليلاً من خمسة آلاف ضحية " [٢] .

إن ما جمعه عبد الناصر من التأميمات الجائرة لا يصل إلى حد المبالغ التي أنفقها على زعامته الزائفة هذا بخلاف أرواح آلاف الشهداء التي تعلق في رقبة عبد الناصر الذي لم يستمع إلى نصيحة كمال الدين حسين في حرمة أن يقتل المسلم أخاه المسلم يقول حسن إبراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة) : " رفض عبد الناصر الاستماع إلى كل نصيحة بالانسحاب من اليمن والتوقف عن الحرب . عارضه كمال الدين حسين في الاستمرار في الحرب ، وقال إنها ضد الإسلام الذي لا يجيز الحرب إلا إذا كانت في سبيل الله ، وأنه لا يجوز أن يقتل مسلم أخاه المسلم ولم يستمع عبد الناصر لحكم الإسلام في حرب اليمن ، واستمر فيها " [٣]

العمالة الكاملة وتأمين النظام

ومن أعجب ما قام به عبد الناصر لتأمين نظامه هو ما أطلق عليه في الميثاق [٤] "العمالة الكاملة" تأسيساً على أن لكل مواطن حق العمل على الأقل من الناحية النظرية.

([1]) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ١٠٧٦.
([2]) حسنين هيكل " سنوات الغليان " دار الشروق مرجع سابق ص ١٩ .
([3]) سامي جوهر " الصامتون يتكلمون " مرجع سابق ص ٦١ .
([4]) أصدر عبد الناصر الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ .

يقول عبد الناصر : " إن هذا المجتمع وضع هدف العمالة الكاملة لكل من يقدر على العمل في مقدمة ما يسعى إليه، وهذا المجتمع يرفض أن تلحقه وصمة البطالة سافرة أو مقنعة، ومعنى ذلك أن فرص العمل أتيحت للملايين كضرورة اجتماعية إلى جانب دورها الاقتصادي، ولقد تضاعفت قوة العمل في سنوات الثورة عما كانت عليه قبلها، ومعنى ذلك أن عدد المشتغلين زاد بعد الثورة بنفس مقدار ما كان التطور المصري السابق عليها كله، قد أتاح لمواطنينا من فرص العمل" [1]

والمفروض في العمالة الكاملة أن اقتصاد البلاد يقوم بإنشاء المشروعات المنتجة أو الخدمات الحقيقية إنشاءً مطرداً وكافياً لامتصاص كل ما في المجتمع من خبرات، ولكن وزارة القوى العاملة منذ إنشائها غدت توزع توزيعاً إجباريًّا خريجي الجامعات والدبلومات سنوياً على الإدارات الحكومية وعلى مؤسسات القطاع العام وشركاته القائمة دون أن تكون لهذه الجهات حاجة إليهم وبدون النظر إلى تخصصاتهم أو قدراتهم في العمل ، حتى تخمت بهم الحكومة والقطاع العام وشاع فيها الاضطراب والتراخي والتخريب النفسي بسبب تكدس الموظفين العاطلين ، وواضح لكل ذي عينين أن نظرية العمالة الكاملة في مصر هي الاسم المهذب لما يسمى في الدول الرأسمالية " إعانة البطالة " لكن وهم بناء المجتمع الاشتراكي أو أكذوبته تضمن مسئولية الدولة عن تشغيل كل أبنائها وكل أجيالها بعد أن تصدت لأهم مرافق العمل ، وجعل من غير السائغ أن تقول الدولة لكل جيل قادم : " إنما نطعمكم لوجه الله " أما من يرفع هذا القناع الاشتراكي العظيم (العمالة الكاملة) ويتفرس جيداً فيما يجري يعرف أن قرار العمالة الكاملة في المجتمع عاجز عن مواصلة التنمية بالمعادلات الكافية بسبب كثرة ديونه وكثرة حروبه هو في حقيقته إجراء سياسي لمكافحة ثورة المتعلمين العاطلين عليه. فالخريج العاطل الذي لا يجد مكاناً ولا رزقاً شريفاً في وطنه جدير بأن يطرح

([1]) من خطاب عبد الناصر خطاب في افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٦٦ .

على نفسه وعلى مجتمعه كل هذه الأسئلة الخطيرة: لماذا وكيف كان ذلك وهل من سبيل إلى حل شريف غير الانحراف.

كأسان من العلقم أحلاهما مرٌّ : بطالة المتعلمين ومعها الثورة على النظام ، أو عمالة المتعلمين الوهمية التي تلهي كلاً منهم بالكفاف عن التفكير في تغيير مضمون المجتمع وصورته .

واختار عبد الناصر أخف العلقمين – بالنسبة له – وهو التأمين ضد البطالة والثورة على النظام . وكان هناك حل ثالث طبعاً وهو تجنيد كل هذه الآلاف المؤلفة من الخريجين بقوة القانون في تعليم أبناء الفلاحين والعمال كالخدمة العسكرية سواء بسواء . وبلد متوسط الأمية فيه ٧٥ % أي برنامج قومي للتعليم العام كفيل بأن يمتص أجيالاً وأجيالاً من الخريجين العاطلين . [1]

وكتب د. عبد الرحمن عيسوي أستاذ علم النفس في جامعة الإسكندرية عن "العمالة الكاملة " ونظام التعيين الذي سُنَّ في العهد الناصري يقول : " إن النظام الحالي لتعيين الموظفين ابتكر أغلب الظن لإرضاء الخريجين وإسكاتهم في وقت كانت فيه الدولة تعتمد على إسكات طوائف الشعب بأي ثمن . إن نظام التعيين الأوتوماتيكي قتل روح المنافسة وعجز عن تحقيق الاستثمار الأمثل للقوى البشرية. لقد اقتضت مبادئ الفكر الاشتراكي في مجتمعنا الاشتراكي في الستينات الأخذ بنظام تعيين خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة طبقاً لنظام القوى العاملة الحالي .. فالخريجون يوضعون حسبما اتفق وحسبما اتسعت ميزانية الإدارات والمصالح الحكومية المختلفة لاستيعابهم فالطالب الذي يحصل على تقدير جيد جداً يتعين مع زميله الذي حصل على تقدير مقبول وغالباً ما يعين الاثنان في مجالات بعيدة عما درساه في سنين الدراسة الجامعية ، وفي ذلك إسراف وإهمال وتبديد للمال العام الذي ينفق على التعليم

([1]) د. لويس عوض " أقنعة الناصرية السبعة " مرجع سابق ص ١٢٣ ، ١٢٤ بتصرف .

وضياع لطاقات بشرية يمكن أن توجه نحو خدمة المشروعات القومية التي تتطلب فعلاً الأيدي العالمة ذات التعليم العالي . " [1]

العمالة الكاملة وتضخم البيروقراطية

البيروقراطية يقصد بها تسلسل الوظائف الحكومية وتعقدها ، واشتهرت بها الدول الاشتراكية والشيوعية ، وتتميز البيروقراطية بالمركزية التي يقصد بها حصر المهام والمسئوليات والوظائف في نقطة واحدة من الدولة فتتركز السلطة الإدارية جميعها في يد الوزراء في العاصمة ،حيث يشرف الوزراء من العاصمة على جميع المرافق العامة وطنية أو محلية أي لا يكون هناك مجال لعمل المجالس المحلية أو القروية أو مجالس المحافظين للإشراف على المرافق المحلية بحيث يركز أمر البت والتقرير النهائي في جميع شئون الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية الخاضعة بالتبعية لسلطة رئيس الجمهورية الذي له سلطة إصدار القرارات النهائية أو تعديلها أو إلغائها، كما يحتكر سلطة التعيين في الوظائف العامة والإقالة منها دون إبداء أسباب.

ومن عيوب البيروقراطية أنها لا تشجع على الابتكار وروح المبادرة مما يصيب النظام بالجمود لأن هناك صعوبة في الأخذ بالاقتراحات وإحداث التغييرات. كما أن انشغال المسئولين في السلطة المركزية بأمور ثانوية يكون على حساب المواضيع الحيوية والرئيسية. وتحول المركزية دون اتخاذ قرارات ملائمة لطبيعة وظروف الأقاليم والمحافظات مما يؤدي إلى فشل التنظيم في تحقيق أهدافه. ومن أهم عيوب المركزية هو البطء في انجاز المعاملات ،نتيجة للروتين الإداري والتعقيد بسبب كثرة الرئاسات المتعددة في الإدارة المركزية مما يؤدي إلى تأخر البت وإلى صدور قرارات قد تكون عاجلة غير مدروسة، كما أنها تؤدي إلى وحدة تامّة في الحلول التي توضع لمعالجة الأمور كافة بمعنى أنها تضع حلولاً موحَّدة لقضايا قد تكون مختلفة دون الاهتمام بالأوضاع والظروف الخاصة لكل منها .

([1]) جريدة الأهرام بتاريخ ٢٨/ ١٠ / ١٩٧٨ .

لقد جمع عبد الناصر بين مركزية الحكم وبيروقراطية الإدارة وعن نتائج هذه السياسة يقول د. أسامة الغالي حرب : " إن القوة المحركة للتغيير السياسي في عهد عبد الناصر تمثلت أساساً في شخصيته هو باعتباره الرئيس القائد والزعيم يدعمه جهاز الدولة أو بيروقراطية الدولة ، ولسنا هنا بحاجة إلى إثبات محورية دور عبد الناصر ، ودوره الكاسح في نظامه السياسي ، ولكن ما يمكن التذكير به هنا هو حقيقة التضخم الهائل في جهاز الدولة ووحداته البيروقراطية بشكل لم يسبق له مثيل قبلها . وبعد أن كانت البيروقراطية المصرية تضم عشرات من الوحدات عند قيام الثورة أصبحت عند بداية السبعينات تضم ١٦٠٠ وحدة منها ٢٩ وزارة ، و ٥٠ هيئة عامة ، و ٤٦ مؤسسة عامة ، و ٣٨١ شركة عامة ، وست أجهزة مستقلة ، فضلاً عن ١٢٠ مجلس حضري ، و ١٠٠٠ مجلس قروي ! وزاد العاملون بالجهاز الحكومي من ٣٥٠ ألف موظف عند قيام الثورة إلى مليون ومائتي ألف عند نهاية الستينات ، وأصبحت البيروقراطية العامة مجال التوظف لـ ٦٠ % من الخريجين!

وبعبارة أخرى ، وفي حين تحدث عبد الناصر كثيراً عن الجماهير ، وعن الشعب القائد والشعب المعلم ، وفي حين رددت أجهزة الإعلام والدعاية هذه الكلمات والمفاهيم في شعارات وأغنيات وأناشيد عاطفية ومؤثرة فإن القوة الحقيقية كانت – بعد عبد الناصر شخصياً – في الأجهزة البيروقراطية بكل أشكالها : بيروقراطية أمنية ، وبيروقراطية إعلامية ، وبيروقراطية سياسية (أي كوادر وقيادات التنظيم السياسي الواحد وهو الاتحاد الاشتراكي) وبيروقراطية اقتصادية (في مؤسسات وشركات القطاع العام) كل هذا فضلاً عن البيروقراطية العامة والتكنوقراطية المتضخمة ، ولذلك فإن أغلب دارسي التجربة الناصرية استخلصوا من ذلك أن مصر / عبد الناصر أصبحت نظاماً سياسيّاً ذا طابع إداري واضح فهو نظام يستهدف الترتيب والتوحيد والتجمع ولا يستريح للاختلاف والتمايز والتناقض (فكريّاً كان أم طبقيّاً أم عسكريّاً) وتبنت مصر نموذجاً غير سياسي للتنمية أو استراتيجية تنظيمية تستأنس الهياكل الإدارية أكثر من

أن تطمئن للأفراد والجماعات وتسعى نحو إحكام قاطعة فيها يقين التفرقة التي لا تتردد بين الأبيض والأسود ، الطيب والشرير ، المقبول والمعيب . " [1]

هل حرر عبد الناصر لقمة العيش للشعب المصري ؟

الحقيقة أن عبد الناصر ورجاله لم يحرروا لقمة العيش ، ولم يقدموها بعزة وكرامة لجموع الشعب المصري بل ساوموا الشعب المصري عليها ، فلكي يحصل المواطن على لقمة عيش كان عليه أن يتنازل عن عزته وكرامته ، ولكي يحافظ على هذه اللقمة كان عليه أن ينافق ويداهن المسئولين !!

ليس هذا كلامي إنما كلام أحمد طعيمة الذي صارح به عبد الناصر بعد النكسة ، وما كان طعيمة ليصارح عبد الناصر – وهو في أوج تسلطه – إلا بالحقائق الثابتة.

يقول طعيمة : " وأني لأذكركم بقولكم في أوائل الثورة عن ضرورة تحرير لقمة العيش وضربتم المثل بأحمد عبود وتحكمه في لقمة العيش ومطاردته واضطهاده للبعض حتى لا يُعَيِّنُوا في أي شركة أخرى مستغلاً نفوذه ثم أذكركم أن الثورة قامت لتحرير لقمة العيش والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .

وهنا اسمح لي يا سيدي الرئيس أن أقولها بصراحة أن مصر قبل الثورة كان هناك أحمد عبود وبعض أشخاص على شاكلته لا يعدون على أصابع اليدين يستطيعون التحكم في لقمة العيش بالنسبة لعدد محدد جداً من الناس ، ولكن ماذا حدث بعد خمس عشر عاماً من الثورة لقد حررنا فعلاً لقمة العيش من نفوذ أحمد عبود وأمثاله واحتكرت الدولة التحكم في لقمة العيش .

لقد قضينا على سيطرة رأس المال على الحكم ، ولكن أقمنا سيطرة رأس مال على الشعب لقد أصبحت الدولة هي كل شيء هي المتحكم الوحيد للقمة العيش ، إن غضبت على شخص فليس له إلا أن يموت جوعاً ، أو إن لم تمنح الدولة للمواطن

([1]) د . أسامة الغزلي حرب "جمال عبد الناصر قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين" مرجع سابق ص ٢٩، ٣٠.

عملاً فلا مجال لعمل شريف خارج نفوذ الدولة ، فالأبواب كلها موصدة والأرزاق كلها محبوسة في خزائن الدولة .

لقد أصبح كل فرد يسعى إلى الحصول على لقمة العيش ويبذل جهده في أن يحتفظ بما حصل عليه حرصاً على حياته ، حتى أصبح النفاق والكذب والرياء والخداع وانعدام الكرامة والرجولة وعدم تحمل المسئولية والسلبية والإحساس بالذل هي شيمة الحياة الآن في مصر .

كما أصبح إرضاء الرؤساء على كافة المستويات لو على حساب الرجولة والحق والمصلحة العامة هو هدف كل عامل وموظف يخشى على لقمة عيشه ، ذلك أنه لو فقد العمل في أحد مرافق الدولة فلن يجد أي عمل آخر في مصر فكلها مرافق الدولة.

لقد كان انتصار الرأي بتحديد الملكية وإصدار قانون الإصلاح الزراعي – انتصاراً – على الرأي المضاد الذي كان يرى فرض ضرائب تصاعدية يرتكز أساساً على مبدأ خطير وعميق وهو تحرير لقمة العيش للفلاح ومن ثم يمكن تحرير الفلاح سياسياً واجتماعيّاً .

إذ سيملك حرية الكلمة وحرية الرأي وحرية التصويت في الانتخابات ، حيث ستخلق الثورة منه مواطناً حرّاً . فهل بعد خمسة عشر عاماً حررنا لقمة العيش وخلقنا المواطن الحر ؟ كان كل هذا يدعوني إلى أن أرجو أن يعاد النظر في هذه الحالة بإطلاق التعيين في شركات القطاع العام بعد إعادة تنظيمها على ضوء ما سبق شرحه دون قرارات تصدر من الدولة ودون أن تكون امتداداً للوزارات والمصالح الحكومية بشرط أن توضع كافة القوانين لضمان العدالة والحق لإعطاء فرص العمل الشريف لكل مواطن بعيداً عن سلطان الدولة وبعيداً عن تحكم أي فرد أو أفراد . [1]

([1]) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ٣١ ، ٣٢.

عبد الناصر والقطاع الخاص

إن القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص هما جناحا التنمية ولن تتقدم أمة إلا بقيام كليهما بدوره المنوط به فإذا كان القطاع العام الذي تديره الحكومة ملزم بالحفاظ على أمن الوطن الخارجي والداخلي ، والقيام على تطبيق القانون، والضرب على يد المفسدين الخارجين عليه ، وتوفير الخدمات للمواطنين من تعليم وصحة وسكن ومواصلات .. والإشراف على سائر مؤسسات الدولة – فإن القطاع الخاص له دور أساسي في التنمية الاقتصادية في مجالات : الصناعة والتجارة والزراعة بل إنه يشارك الحكومة في مجال الخدمات أيضاً ، فالقطاع الخاص لا يهدف إلي الربح فقط بل الربح مع الوفاء بمسئوليته الاجتماعية متى كانت هناك القوانين المنظمة لدوره والرقابة الفعالة على ممارسة أدائه .

وبهذا يصبح القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام وليس غريماً له بغرض تحقيق فائدة مشتركة للطرفين وللمواطن .

ومن أهم مميزات مشاركة القطاع الخاص في التنمية:

– توفير التمويل اللازم لبعض المشاريع التي لا يتوافر لها التمويل العام .

– إيجاد فرص عمل للعاطلين وتقليل نسبة البطالة .

– رفع كفاءة الخدمات .

إذ يظن أن شركات القطاع الخاص أكثر فاعلية وأفضل إدارة وأقل بيروقراطية وفساداً من القطاع الحكومي، فضلاً عن الاستفادة بالخبرات المميزة بالقطاع الخاص، ويوفر للقطاع الخاص فوائد من حيث تنوع مجالات الاستثمار وتحسين صورته ودوره في المجتمع، ويفترض أنه يقدم خدمة طويلة الأجل بمستوى عال مع ضمان أن الأصول العامة موجودة في الوقت المحدد . [1]

([1]) من مقال د. م ناصر درويش "منهج التعامل بين القطاع الخاص والحكومة " الأهرام ٢٦ / ٥ / ٢٠١٠.

وإذا كان هناك مخاوف من تنامي دور القطاع الخاص تتمثل في:

– ارتفاع التكلفة وبالتالي قيمة الإيجار أو مقابل الخدمة إلي حد يفوق التكلفة التي يستطيع المواطن أداءها.

– عدم التزام الشركات الخاصة بالمواصفات بغرض تعظيم العائد، فضلاً عن مخاطر تسليم المشروع في النهاية بحالة غير عاملة أو غير جيدة .

– احتمال قطع مميزات العاملين وأجورهم .

ناهيك عن شبهة الاحتكار ومخاوف التدخل في قطاعات كان يديرها القطاع العام دوماً والتأثير علي صنع القرار الوطني . [1]

وإزالة هذه المخاوف لا تكون بالقضاء على القطاع الخاص وإقصائه عن عملية التنمية واقتصار التنمية على القطاع الحكومي العام ففي ذلك تعطيل لأحد جناحي التنمية ، وتجارب الدول الاشتراكية التي قلصت دور القطاع الخاص ليست منا ببعيدة.

لكن الحل هو حزمة من التشريعات المنظمة لدور القطاع الخاص مع تفعيل الرقابة والمحاسبة والمراجعة التي ترده إلى مساره الصحيح إذا حاول الانحراف عنه.

ومنذ نجاح عبد الناصر في الاستيلاء على الحكم عمد إلى القضاء على القطاع الخاص وتشريد الآلاف من رجال الأعمال والمستثمرين الذين كانوا يقدمون خدمات جليلة للوطن والمواطنين ؛ إذ كان يخشى سيطرة رأس المال ومنافسته في الحكم .

لذا أمم عبد الناصر الشركات والمصانع والمتاجر وأسلم إدارتها إلى أهل الثقة مما أضر بالاقتصاد المصري، نتيجة سيطرة القطاع العام، الذي أخفق في إدارة مؤسساته، حتى أصبحت تخسر خسارات فادحة، بعد أن كانت تكسب مكاسب هائلة، يوم كانت ملك القطاع الخاص .

([1]) نفسه .

يقول عثمان أحمد عثمان صحاب شركة المقاولين العرب : " كان التأميم غلطة كبرى وقعت مصر ضحية لها ، ودفع الشعب وحده ثمنها . غرر نظام الحكم بالناس، وضحك عليهم وحجب الحقيقة عنهم . راح يغدق عليهم بالشعارات والكلام ثم اكتشفوا بعد فوات الأوان أنهم كانوا يطاردون خيط دخان .

وقطع الطريق على كل من كان يريد أن يدلي بدلوه من أجل بلده فتراجع وسحب يده من جيبه ، وأعاد أمواله إلى ما تحت البلاطة . وسيطر شبح التأميمات والحراسات والمصادرة واستولى النظام على كل ما وصلت إليه يده ، وكان همه أن يحتفظ بكرسيه ، ووجد وسيلته إلى ذلك في ربط كل الناس بحبل واحد إلى الكرسي ،يتحكم في أقدارهم أو أرزاقهم ولقمة عيشهم ،وليصبح في يده مصيرهم" [1]

ويقول أحمد طعيمة مذكراً عبد الناصر بجنايته على القطاع الخاص : " ولو أن الميثاق أوضح دور القطاع الخاص وأعطى الضمانات ليعيش إلا أن التطبيق كان دائماً يهدف إلى القضاء عليه كله وتصفيته وهذا العمل يمس مئات الألوف من العاملين فيه علاوة على أسرهم التي تعد بالملايين .

فلن تستطيع الدولة وهي في ظروف عادية أن تحل محل القطاع الخاص أو تكون قادرة على تحمل مسئولية كل شيء لكل مواطن وفي كل ميدان . فما بالنا ونحن نمر بفترة اقتصادية خطيرة يجب أن تستغل فيها خبرة مواطن وطاقة كل مواطن ومال كل مواطن .

ولذا أرى سرعة تشجيع القطاع الخاص بكافة الوسائل التي تستعيد ثقته بالدولة ونظرتها له لينشط في كافة الميادين الاقتصادية وليؤدي دوره الطبيعي في المجتمع بشرف وأمانة وثقة واطمئنان " [2] .

([1]) عثمان أحمد عثمان " صفحات من تجربتي " المكتب المصري الحديث ص ٢٦٨.

([2]) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ٣١، ٣٢ .

تصفية الإقطاع وتصفية الحسابات

لم يكن غرض عبد الناصر من تصفية الإقطاع ولا غرض رجال عبد الحكيم الذين قاموا بتنفيذه هو القضاء على الإقطاعيين المتجبرين ولا الرأسماليين المستغلين فحسب، إنما كان غرضهم القضاء على كل صاحب مال ونفوذ وإن كان وطنيّاً صالحاً؛ خوفاً من هؤلاء وأولئك على النظام المتهرئ بعد فشل الوحدة مع سوريا . لقد تعلَّم النظام من فشل الوحدة الذي كان وراءه التجار السوريون الذين أضيروا من جراء القوانين الاشتراكية التي طبقت عليهم وخرج عبد الناصر من ذلك بحكمة مفادها لا أمان لمن له مال.

ولقد استغل القائمون على لجنة تصفية الإقطاع الفرصة لا للقضاء على كل ذي مال ونفوذ بل استغلوها أيضاً في تصفية حسابات شخصية مع خصوم قدامى!!

يقول إبراهيم بغدادي [1] : " لما جم شكلوا لجنة الإقطاع أصبحت عملية تصفية حسابات ، واحد متضايق من واحد يبلغ عنه إنه يملك أكثر من ٢٠٠ فدان، وعملوا تشكيلة في الإقطاع : بقى ده إقطاع أرض ، وده نفوذه إجرامي ، وده تاجر مخدرات . ولا علاقة لهذا بالإقطاع بمعناه الحقيقي ، وبالنسبة لقضية كمشيش[2] اللي حصل

([1]) إبراهيم بغدادي من الضباط الأحرار وضابط من المخابرات العامة ومحافظ ووزير سابق وهو غير عبد اللطيف بغدادي عضو مجلس قيادة الثورة المعروف .

([2]) في ٣٠ أبريل ١٩٦٦ قُتِل صلاح حسين عضو الاتحاد الاشتراكي (عن قرية كمشيش إحدى قرى محافظة المنوفية) وصديق حسين عبد الناصر (شقيق جمال عبد الناصر) واتُّهِمَتْ في قتله عائلة الفقى . فَصُبَّ العذاب صباً على كل أفراد عائلة الفقي رغم أن التحقيق في مقتل صلاح حسين أثبت عدم صلة عائلة الفقي بحادث القتل! ولكن كيف يصدر حكم محكمة ضد رغبة النظام الحاكم ؟ لذلك قصة .كان من المفروض أن تنظر قضية صلاح حسين والتي كان صلاح الفقي متهماً فيها بالتحريض أمام محكمة خاصة كما أعلن وزير العدل في مؤتمر صحفي عقد في مايو ١٩٦٦ وأراد ربك أن تقع نكسة ٥ يونيو ٦٧ وأن يؤجل نظر القضية لظروف النكسة ، ثم حولت القضية إلى محكمه عادية وليس استثنائية (كما كان مقرراً لها) ونظرت القضية أمام محكمة شبين الكوم الجنائية عام ١٩٦٨، وأمرت المحكمة بتحويل القضية من قضية سياسيه إلي مجرد قضية قتل عادية وأجريت المحاكمة وحصل المتهم محمود خاطر (القاتل المأجور كما قيل) علي ٢٥ عاماً أشغالاً شاقة وقضت ببراءة صلاح الفقى من تهمة التحريض ، وفي عام ١٩٧٨ تم فتح قضية كمشيش وحوكم المتسببون فيما حدث فيها من إهدار لحرية الإنسان وكرامته وكانت خاتمة المطاف في هذه القضية ما أثبتته محكمة الجنايات في حيثياتها التي نشرت بجريدة الأخبار يوم الجمعة ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٨ والتي ذكرنا جانباً منها في المتن .

المحكمة برأت الناس اللي اتهموا بأنهم قتلوا صلاح حسين ، والشيوعيون أشعلوا الواقعة وكانوا في ذلك الوقت يتبوءون مراكز الصحافة والإعلام وهيِّجوا الدنيا ، واستمرت لجنة تصفية الإقطاع في إجراءاتها وما بقتش بس في المنوفية بل شملت القطر كله ، وفيه ناس كثير أضيروا ظلماً في هذا الموضوع إلى أن بدأت عملية ٦٧ فماتت عملية الإقطاع وانتهت قضية كمشيش." [١]

كيف تمّت تصفية الإقطاع ؟ ومصير أعضاء لجنتها ؟

يقول د. عبد الرحمن بدوي أشهر فلاسفة العرب في القرن العشرين : " وبعد شهرين من حادثة كمشيش شكل ما سمي بـ " لجنة تصفية الإقطاع " من عبد الحكيم عامر رئيساً وعلى صبري وشعراوي جمعة وعباس رضوان وكمال رفعت وشمس بدران ثم ضم إليها في ١٧ / ٩ / ٦٦ أمين هويدي وتولى القرارات لها عدد ضخم من رجال مخابرات العسكرية والبوليس الحربي ، ويعاونهم لجان من وزارة الإصلاح الزراعي ومن الشرطة العسكرية.

وكانت مهمة هذه اللجان إلصاق التهم الكاذبة بمن لا تزال له بقية من المكانة في الأرياف . وكانت هذه التهم تدور في الغالب حول ما زعم أنه مخالفات لقانون الإصلاح الزراعي . وكلها تلفيقات زائفة وادعاءات لا أساس لها من الصحة : فيتهم واحد مثلاً بأنه يملك فداناً أو قيراطاً أو قيراطين زيادة عن الحد الأعلى المقرر للملكية . فيقول المتهم لأعضاء اللجنة : أروني أين هذا الفدان الزائد – وأنا أقرُّ بأنكم على حق ولكم أن تأخذوا ما تشاءون من أرضي . فلا يكون جواب أعضاء اللجنة ، عسكريين أو مدنيين إلا أن ينهالوا عليه بالشتائم وأقذع أنواع السب الفاحش .
وماذا يملك هذا المسكين أمام بطش هؤلاء الفراعنة الصغار وبعد هذا تقدِّم هذه اللجنة توصيتها بفرض الحراسة على أملاك هذا الرجل هو وأولاده وزوجته . وتنعقد اللجنة

([١]) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليه " مرجع سابق ص ٢٧٠، ٢٧١ .

العليا لتصفية الإقطاع فتتلى عليه هذه التوصيات وتقرها على الفور. وفي نفس اللحظة إن لم يكن قبلها يبلغ رئيس الشرطة العسكرية الجهة التي تنتمي إليها أطيان الرجل ومنزله فتتولى فرقة من الجيش والشرطة بتنفيذ الحراسة على الأرض وتفتيش – أعني نهب – منزل الرجل ثم إبعاده هو أبناؤه من الريف إلى إحدى المدن .

وتتولى الإذاعة المصرية في نفس الليلة إذاعة أسماء من فرضت عليهم الحراسة . وتسمع المذيع وهو يتلو هذه القرارات بحماسة وافتخار وحمية ، وكأنها انتصارات عظيمة حققها أولئك " الضباط البواسل " ضد العدو الإسرائيلي !! ... ويشاء ربك ألا تمضي إلا بضعة شهور وإذ بهؤلاء الأبطال البواسل قادة معركة " تصفية الإقطاع " يصابون بأبشع هزيمة في تاريخ مصر ، هزيمة ٥–٨ يونيو سنة ١٩٦٧ أمام دويلة صغيرة وصفوها بأنها عصابة من شُذَّاذ الآفاق !!

ويشاء ربك أن ينتحر – أو يدس له السم – رئيس هذه اللجنة والمشرف العام للجيش الذي لم يصمد أكثر من ثلاثة أيام أمام عصابة شُذَّاذ الآفاق هذه ! وأن يخطف الموت العادل أحدهم وهو كمال رفعت ، وأن يودع السجن لعدة سنوات على صبري وشعراوي جمعة وعباس رضوان وأمين هويدي ، وأن يفر شمس بدران هائماً على وجهه من حكم العدالة .

وهكذا نال هؤلاء " الأبطال البواسل " أعضاء اللجنة العليا لتصفية الإقطاع بعض العقاب العادل عما اقترفوا ضج الأبرياء المخلصين ممن فرضوا عليهم المصادرة والحرمان من الحقوق المدنية . وأقول بعض العقاب لأن ما نالهم –باستثناء رئيسهم فقد نال جزاءه الكامل– لا يكافئ عشر معشار ما يستحقون من عقاب "[1]

شهود على عمل لجنة تصفية الإقطاع

وعن تصفية الإقطاع يقول السادات : " كانت لجنة تصفية الإقطاع تمثل قمة الإرهاب والكبت والإذلال ؛ فقد اعتدوا على كرامة الإنسان وهو ما لا يقبله شعبنا تحت

([1]) د. عبد الرحمن بدوي " سيرة حياتي " ج ١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ٣٧٥ ، ٣٧٦

أية ظروف ولأي سبب ، فالشعب المصري يقبل الجوع والفقر والحرمان ، ولكنه لا يقبل امتهان الكرامة .. سمعت بعد ذلك قصصاً رهيبة تدل على مدى امتهان السلطة للإنسان المصري والقيم التي نشأ عليها ، فمثلاً كانوا يقتحمون البيوت بالليل ويطردون النساء فيخرجن مع أطفالهن في الطرقات والأزقة يبحثن عن مأوى يسترهن . " [1]

ويقول أحمد طعيمة في رسالته لعبد الناصر بعد النكسة : " سيدي الرئيس : إنني لا أنتمي لعائلة فرض على أي فرد منها حراسة من أي نوع أو حتى خضع لأي قانون أو قرار من القرارات الاشتراكية الخاصة بالتأميم الصناعي أو الزراعي أو التجاري . إلا أنني أؤمن بأن طبيعة هذا الشعب ، وأنا فرد منه تأنف الظلم وتكره الجور وتضيق بالعسف في أي صورة كان.

كما أومن بأن تحديد الملكية الزراعية عدل وحق وطبق على الشعب كله بأمانة وشرف ونزاهة وأؤمن أيضاً أن نظام فرض الحراسات وتطبيقه وأسلوب تطبيقه ظلم وباطل . وطبق على عائلات وأفراد بلا قانون يتساوى الجميع أمامه إنما كان عنصر التقدير والاختيار والانتقاء أساسيه.

كما طبق بخسة وفجور ونذالة في منتصف الليالي على النساء في خدورهن ولم يسلم الأطفال وهم في مهدهم وامتدت أثاره من الأجداد إلى الآباء وإلى النساء والأطفال من الورثة حتى من كان منهم لا زال في علم الغيب أو في بطون الأمهات وامتدت نتائجه في محيط هذه العائلات بصورة مختلفة يندى لها الجبين ويستحي منها الشرف.

فكم من أعراض هتكت وبيعت في سبيل لقمة العيش ! وكم من أطفالٍ طردوا من مدارسهم ، وكم أيدٍ كانت تعطي فأصبحت تمتد بالسؤال تستجدي لقمة العيش.

إني لا أخشى عليكم من أساطيل العالم والقنابل الذرية ولا طيران أمريكا وفرنسا وانجلترا مجتمعة ولكني أخشى عليكم من دعوة مظلوم واحد.

([1]) محمد أنور السادات " البحث عن الذات " مرجع سابق ص ١٧٩ ، ١٨٠.

فقد قال الرسول ﷺ : " اتقوا دعوة المظلوم فليس بينها وبين الله حجاب " وقال عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه : " لو تعثرت دابة بالعراق لسألني الله عنها يوم القيامة لِمَ لم أسوِّ لها الطريق " وما أكثر من وقع عليهم الظلم الصارخ من الشعب .. ولم أكن أدري ما يدور خلف الكواليس فإذا بلجنة تصفية الإقطاع تأتي بمظالم وحشية لم يحدث لها في التاريخ مثيل ، فكم من عائلات طردت بناتها وأطفالها في منتصف الليالي من بيوتها في الأقاليم لتحديد إقامتها في القاهرة أو الإسكندرية دون أن يكون لها جدار يسترها أو يأويها في هذه المدن وبلا مال يحميها من ثقل الصدمة وعنفها ، بعد أن واجهت أعمالاً إجرامية من تلك العصابة الإجرامية . المباحث العسكرية للبوليس الحربي.

سيدي الرئيس : أستحلفكم بالله وبالوطن وبأولادكم أن تقضوا على هذا النظام البعيد عن روح الله والحق بجرة قلم فهو سيف مسلط على الرقاب لا يعرف أحد متى يصيبه؟ ولماذا يصيبه .. ؟ ذلك النظام الذي أحال حياة الناس إلى رعب وهم وفزع وقلق [1]

وبرغم هذا الإذلال والامتهان الذي شاهده الشعب المصري – غير ما جرى في المعتقلات والسجون – يتبجح الناصريون والمغفلون ويطلقون على عصر عبد الناصر عصر الكرامة والحريات ويترحمون عليه ترحمهم على عصر النبوة أو الخلافة الراشدة!!

يقول ثروت عكاشة عن لجنة تصفية الإقطاع وتأميم الأفراد : " كانت تأميماً للأفراد صحبته إجراءات عنيفة عند التنفيذ ، لم يكن معها احترام لكرامة المواطنين، أو إفساح المجال أمام المبادرات الفردية الخلاقة لأن تمضي في سبيلها ، أو تشجيع روح الادخار الأمر الذي كان له أثره السلبي لعدة سنوات بعد ذلك ، على أن أخطر ما حاق بالنظام القائم في رأيي نتيجة هذه الإجراءات هو حرمانه إلى يومنا هذا من

([1]) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ٣٣ –٣٥ بتصرف .

تعاطف قطاع كبير من الجماهير ، وإشاعة الذعر بينهم ، فل ينفضَّ عنه أولئك الذين أضيروا من قرارات فرض الحراسة فحسب بل وأعداد غفيرة من أصدقائهم وذويهم وكذا جملة من شعبنا الذي يتميز بتراحم فطري بين فئات مختلفة، فإذا هم يصبحون خصوماً على حين كانوا أشد الناس ولاءً للثورة ومبادئها، فقد يزعن الناس كالدجاج ، ولكن ما إن تمس محافظهم حتى ينقلب الواحد منهم أسداً هصوراً " [1] .

والسؤال ما مصير هذه الأموال المنهوبة بغير وجه حق من مواطنين شرفاء كل جرائمهم أنهم ناجحون في أعمالهم بارعون في الزراعة والتجارة ، لقد كان مصير هذه الموال الطائلة سرقة الكثير منها على يد من قاموا بمصادرتها ، والباقي أنفقه الزعيم بمعرفته وعلى زعامته !!

يقول ثروت عكاشة : " والله يعلم ماذا فعلت تلك الأجهزة المنوط بها الإشراف على الحراسات – مدنية وعسكرية – بأموال ضحايا هذه القرارات التي مكَّنت لبعض المواطنين المصريين ضعاف النفوس أن يسلكوا سلوكاً تأباه الإنسانية والوطنية مع مواطنين أشقَّاء ليس لهم من ذنب اقترفوه سوى أنهم كانوا أكثر ثراءً ، تصيَّدتهم أجهزة الأمن الواسعة النفوذ والمتعددة الأشكال بطريقة لا عدالة فيها .. ولا أظنني أضرْتُ ولا من حولي في شيء ولكني أنطق بما يمليه ضميري ، فكم تمنيت ضماناً لأن تجري الأمور سليمة لا تدليس فيها لو أحيط القرار بضمانات قانونية فلا يوضع تحت الحراسة إلا من يحكم القضاء بإدانته لا أن تكون تلك الإدانة في أيدي أجهزة الأمن وحدها ، وبهذا نضمن للطمأنينة أن تشيع وتسود .

ولقد صدمت عند صدور هذا القرار الذي طالعت نصوصه في الصحف شأن أي مواطن كما صُدم غيري من الزملاء ، إذ لم يُؤخذ رأينا نحن الوزراء فيه على الإطلاق! " [2]

([1]) د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ ص ٦٧٧ .

([2]) د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ ص ٦٧٨ ، ٦٧٩.

هكذا كانت تدار الدولة في عصر المظالم والنكسات عصر الزعيم جمال عبد الناصر وأنا قصدت أن أستشهد برجال الثورة والضباط الأحرار ومن مات عبد الناصر وهو عنهم راضٍ مثل السادات وأحمد طعيمة وثروت عكاشة وحمروش وإبراهيم بغدادي وغيرهم ولم أستشهد بمن أضير من هذه الإجراءات الإجرامية حتى لا تكون شهادتهم مجروحة بسبب ما وقع عليهم من ظلم .

وللأمانة العلمية أقول أن عبد الناصر ندم على ما تم من ممارسات تمت على يد القائمين على الحراسات ووافق على تصفية الحراسات في أواخر عام ١٩٦٩ .

يقول ثروت عكاشة : " وانتهى رفع الحراسات يوم وفاته بأنه لم يبق منها غير مائة وثمانية وعشرين حالة من حوالي ألف وخمسمائة حالة ، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء الأخير قد رفع جانباً من الغبن إلا أنه لم يمح ما ترسَّب في النفوس".[١]

كما تراجع عبد الناصر عن بعض القرارات التي اتخذها ثم اكتشف أنها خاطئة أو اكتشف أن الذين أشرفوا على تنفيذها قد حولوا مزاياها إلى عيوب ، وإيجابياتها إلى سلبيات .

يقول موسى صبري : " أسف جمال عبد الناصر على موقفه في تقسيمه الدول العربية إلي رجعية وتقدمية ، وأسف لهجومه على الملك فيصل واعتذر له على مائدة عشاء رسمية أمام أشخاص آخرين ، واكتشف جمال عبد الناصر أن انتخابات اللجنة المركزية كانت مزورة وقال إن مصر تحكمها عصابة ، وإن الاشتراكية إياها هي التي سمحت لرسول الاشتراكية على صبري أن يسكن في قصر منيف في مصر الجديدة . وأن يأتي بطائرة محملة بالبضائع من الصين . ثم بطائرة أخرى محملة بما ثقل ثمنه ووزنه من الاتحاد السوفيتي ، إن من المنتفعين بحكم عبد الناصر من يملكون العزبة وحمام السباحة ومئات الألوف ثمناً للعلاقة بجمال عبد الناصر ، وإن من يزيد دخله على المائتى جنيه شهرياً يدَّعى أن ابنته لا تجد ثمن بيضة تشتريها ! " [٢]

([1]) نفسه ص ٦٨١ .

([2]) جريدة الأخبار يوليو ١٩٧٧ .

والحقيقة التي لا يماري فيها أحد أن عبد الناصر ونظامه قد استطاعوا بالفعل القضاء على الإقطاع ورأس المال تماماً ، لكن الحقيقة أيضاً أن النظام الناصري لم يقم حياة اجتماعية شاملة فقد كان همه هو القضاء على ذوي النفوذ والحيثية لتأمين النظام الحاكم ، وكسب جماهيرية شعبية لتدعيم هذا النظام ، أما إقامة حياة اجتماعية حقيقية فهذا لم يتم فقد ظل غالبية الشعب المصري من العمال والفلاحين وصغار الموظفين في حالة اقتصادية بائسة فضلاً عن فقدهم الأمن بعدما كممت الأفواه وامتلأت المعتقلات وساد الخوف والرعب البلاد .

ولقد اضطرت الحياة البائسة الفلاحين ، في ظل قانون الإصلاح الزراعي والحراسات ، والعمال ، في ظل القوانين الاشتراكية ، إلى ترك القرى والمدن الصغيرة إلى القاهرة والمدن الكبرى بحثاً عن لقمة العيش بعدما فقدوها في قراهم السعيدة ومدنهم العامرة !!

يقول لويس عوض : " ارتفع الرقم القياسي لنفقات المعيشة لأن حركة التصنيع خلَّفت شرائح جديدة ضخمة من الطبقات العاملة والطبقات المتوسطة ساكنة المدن وأصبحت هجرة اليد العاملة والخبرة العاملة من الريف إلى المدن سمة من سمات عهد الثورة حتى إن تعداد القاهرة ازداد في عشرين سنة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢ من ٢ مليون نسمة إلى نحو ٦ ملايين نسمة ، ومثل هذه النسبة تقريباً في كثير من مدن المحافظات .. وانفتحت شهية الطبقات الجديدة للاستهلاك بدلاً من التقشف ومجالدة النفس حتى يتم بناء المجتمع الصناعي الجديد ، وتفشت فلسفة (أعشني اليوم وأمتني غداً) بين الجماهير ، وهي فلسفة ماشاها سياسيو الثورة حيناً استرضاءً للناس ، وشجعها إعلاميو الثورة حيناً لصرف الناس عن التفكير في مشاكل الحياة العامة .

وبهذا أكلت مصر شحمها أولاً بأول ثم بدأت تأكل لحمها ، وإذا لم يظهر فيها من يدخل شيئاً من الرشد في عقول بنيها فلن يبقى فيها إلا العظم " [1] .

([1]) د. لويس عوض " أقنعة الناصرية السبعة " مرجع سابق ص ١١٢ .

هذه هي منجزات عبد الناصر للفلاحين والعمال ومبادئ الثورة الداعية إلى القضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وإقامة عدالة اجتماعية .

ويقول د. عبد الرحمن بدوي " كان الاقتصاد المصري يقوم على أسس راسخة وأرقام صادقة واضحة وينهض بأعبائه رجال وشركات خاصة تخلص في أعمالها وإدارتها ، وإذا به يصبح أرقاماً بهلوانية يتلاعب بها وزراء مال لا علم عندهم ، ولا ضمير ، يقدمون موازنات زائفة ويخططون خططاً وهمية خمسية وغير خمسية مما أدى باقتصاد مصر إلى الإفلاس وتكاثر الديون وانهيار سعر الجنيه المصري انهياراً متواصلاً لا يصده شيء حتى أصبح – في مقابل العملات القوية – يساوي أقل من عشرة في المائة من سعره القديم .

وكان الإسكان ميسوراً يعلن في كل مكان عن شقق خالية للإيجار وتتزايد المباني بما يزيد عن حاجة السكان ، وإذا بالملايين لا يجدون مساكن لهم ، فضلاً عن عشرات الآلاف من المنازل القديمة التي تنهار كل عام على رءوس ساكنيها " [1]

وكان حصاد سياسة عبد الناصر الاقتصادية هو ما صارح به أحمدُ طعيمة عبدَ الناصر في الرسالة التي أرسلها له بعد النكسة : " التعاون الزراعي بهيئاته وأنظمته وجمعياته هو مشكلة الريف الحقيقية ، وأخطر ما في هذه المشكلة أنها قضت على كل ما قدمت الثورة من إصلاح اجتماعي كان يستهدف تحرير الأراضي وتحرير الفلاح من الإقطاع والإقطاعيين ليكونوا أسياداً للأرض ملاكاً لها.

فقد جاءت هذه الأنظمة فحولتهم إلى عبيد لها بعد أن كانوا عبيداً للسادة أصحاب الأرض من الإقطاعيين السابقين فما شعر الفلاح إلا أنه قد استبدل سيداً بسيد وقد كان يمكن لبعضهم في عهد الإقطاع أن يرفع صوته ضد إقطاعي أو آخر ولكن كيف الخلاص من عبودية تفرضها الدولة بحكم القانون وبشعار إنها لخدمته ولصالحه.

لقد آن لنا أن نرفع الوصاية والسيادة عن كاهل الفلاح المصري وأن تكتفي الدولة بدور الإرشاد والمعاونة ولا تصبح الدولة هي " المزارع والتاجر الوحيد " .

([1]) د. عبد الرحمن بدوي " سيرة حياتي " ج ١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ٣٢٤

سيدي الرئيس : قبل أن أختتم كلمتي عن الموقف الاقتصادي لابد وأن أثير موضوعاً خطيراً بعيد الأثر والمدى في تكوين الفرد والمجتمع وهو تحرير لقمة العيش.[1]

النتائج الإحصائية لنظام عبد الناصر الاقتصادي

وماذا كانت نتيجة نظام عبد الناصر الاقتصادي ؟ ماذا كانت نتيجة نظام اقتصادي لا يكف كثير من الشعب المصري عن التغني به حتى اليوم ؟ ويعدونه أزهى عصور مصر الاقتصادية والاجتماعية ، ولن نعتمد في بيان هذه النتائج على آراء معارضين لعبد الناصر إنما سوف نعتمد على إحصائيات علمية يعرضها لنا أستاذ في السياسة والاقتصاد .

يقول د. أسامة الغزالي حرب : " ظل رأس المال الضروري للاستثمار شحيحاً وسالباً في آخر سنوات عبد الناصر ، وظل مستوى المعيشة لعامة الناس منخفضاً فزادت مثلاً نسبة فقراء الريف من ٢٣ % سنة ١٩٥٨ إلى ٤٤ % في أوائل السبعينات ، واستمر الفقر متفاقماً في المدن أيضاً ، ولم يترفع متوسط الدخل الفردي إلا بنسبة ٢.٧ % سنوياً وظلت تبعية الاقتصاد قائمة بل ازدادت تفاقماً ، وظلت الصادرات المصرية في معظمها من المواد الأولية مع فارق أن النفط أخذ مركز الصدارة محل القطن ، وازداد العجز في توفير المواد الغذائية محليّاً ، وتضخمت أعباء الدولة المالية ، وظلت الزراعة عام ١٩٧٠ هي القطاع الإنتاجي الأكبر – باستثناء البترول والغاز – وتستوعب أكبر نسبة من الأيدي العاملة ٥٧% ولم تتعد حصتها من الناتج القومي ٢٨ % أي لم تعد الإنتاجية الزراعية سنة ١٩٧٠ أفضل مما كانت عليه عام ١٩٥٢ ، وأخيراً فقد طرأ ركود على الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٦٣ لازمه حتى وفاة عبد الناصر .

غير أن أكثر الجوانب سلبية في الخيار الاقتصادي لعبد الناصر قدمت باعتبارها فضائل وطنية واجتماعية في الستينات ، ونشعر الآن – ونحن في مقتبل القرن الواحد والعشرين – أن عكسها – بالضبط – هو المطلوب لنهضة الاقتصاد المصري.

([1]) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ٢٧.

ففي حين كان التخلص من المشروعات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية من خلال التمصير علامة على الاستقلال الاقتصادي والعزة القومية في ظل عبد الناصر في الخمسينات فإننا اليوم عام ٢٠٠٠ تعي أن القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وعلى التفاعل الصحي مع العالم الخارجي هي العلامة الأكثر دلالة على قوة الاقتصاد وحيويته !

وفي حين كانت سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وهيمنة الدولة والتقليل من شأن القطاع الخاص علامة على السمة التقدمية للاقتصاد وعلى العدل الاجتماعي في الستينات فإننا اليوم – عام ٢٠٠٠– نعي أن تشجيع القطاع الخاص ، والمبادرة الفردية ، وضمان التنافس بين المشروعات ، وبعدها عن الاحتكار – هو الذي سوف ينعش الاقتصاد المصري ويدفعه إلى الأمام !

وفي حين سادت الخمسينات والستينات إستراتيجية (إحلال الواردات) باعتبارها أداة لتلبية احتياجات الجماهير وتوفيرها بأسعار معقولة فإننا اليوم – عام ٢٠٠٠– نعي أن التوجه نحو التصدير ، والاستعداد لما يستلزم من كفاءة إنتاجية وتسويقية عالية (وليس مجرد الانكفاء على السوق المحلي) هو فقط ما سوف يهيئ الاقتصاد المصري للارتقاء إلى المستوى العالمي وتحقيق نقله له تتكافأ مع مستوى آمالنا وطموحنا .

وبمثل هذا المنطق الجديد يمكن أن نحقق الآمال والأحلام التي راودت عبد الناصر بشأن رفاهية شعب مصر وازدهار اقتصادها ، ولكن من خلال خيارات أخرى تختلف بالضرورة عما اختاره عبد الناصر منذ أربعة عقود ! " [١]

* * *

([١]) د. أسامة الغزالي حرب " جمال عبد الناصر ، قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين " ص ٥٦ ، ٥٧ .